



غرفة صناعة الأردن  
Jordan Chamber of Industry

الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2019

IMD World Competitiveness Yearbook 2019



مركز الدراسات الاقتصادية والصناعية

تموز، 2019

## ➤ الملخص التنفيذي:

- ✓ يصدر الكتاب السنوي للتنافسية العالمية (World Competitiveness Yearbook) بشكل سنوي عن المعهد الدولي للتطوير الإداري (IMD)، حيث يتم احتساب درجات التصنيف في إطار تعريف التنافسية عن طريق جمع البيانات العامة والخاصة المتعلقة بنحو 340 معياراً تنطوي ضمن 20 مؤشر أساسي وتدرج تحت 4 محاور رئيسية، تمثل الدعائم الأساسية للتنافسية، وهي؛ الأداء الاقتصادي والكفاءة الحكومية وكفاءة الأعمال والبنية التحتية.
- ✓ حلت سنغافورة بالمرتبة الأولى من أصل 63 دولة على صعيد التصنيف العالمي للتنافسية للمرة الأولى منذ العام 2010، ويعزى ذلك الى بنيتها التحتية التكنولوجية المتقدمة، وتوافر العمالة الماهرة، وقوانين الهجرة المواتية، وطرق فعالة لإقامة أعمال تجارية جديدة. وجاءت هونغ كونغ في المرتبة الثانية، ومن ثم الولايات المتحدة، تلتها سويسرا الى المرتبة الرابعة، وتقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة الى المرتبة الخامسة.
- ✓ لا تزال فنزويلا راسخة في أسفل الترتيب ، متأثرة بالتضخم وضعف فرص الحصول على الائتمان وضعف الاقتصاد.
- ✓ الامارات وكل من السعودية وقطر بالاضافة الى الأردن هي الدول العربية الوحيدة التي يشملها التقرير ويصنفها حسب القدرة التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- ✓ تراجع ترتيب الأردن خلال تقرير العام الحالي بواقع 5 مراتب ليصل الى المرتبة 57 من أصل 63 دولة، وهو أدنى ترتيب يحققه الأردن منذ عام 2010.
- ✓ جاء تراجع أداء الأردن في المؤشر العام للتنافسية العالمية، نتيجة تراجع أداءه في 13 مؤشر من أصل 20 مؤشر فرعي تنطوي تحت المحاور الرئيسية الأربعة للتنافسية، في حين ثبت أداء مؤشرين فقط، وتقدم أداء 5 مؤشرات فرعية.
- ✓ وعلى صعيد تراجع المحاور الرئيسية لأداء الأردن، يعتبر محور البنية التحتية أكثر المحاور التي شهدت مؤشرات الفرعية تراجعاً حيث تراجع أداء الأردن ضمن اربع مؤشرات فرعية من أصل خمسة، ما يعني حاجة الأردن الماسة للتركيز على معالجة مكامن الضعف في بنيته التحتية وخاصة في ما يتعلق بتضمين التكنولوجيا خلالها.

## أداء الأردن ضمن المحاور والمؤشرات الفرعية 2019 ومقارنته مع أدائه خلال التقرير 2018

التغير	2019	2018		التغير	2019	2018	
محور كفاءة الأعمال				محور الأداء الاقتصادي			
5	48	53	الكفاءة والإنتاجية	1	61	62	الإقتصاد المحلي
-13	58	45	سوق العمل	3	55	58	التجارة الدولية
3	43	46	التمويل	-4	55	51	الإستثمار الدولي
-1	24	23	الممارسات الادارية	-1	63	62	التوظيف
-3	28	25	المواقف والقيم	-15	50	35	الأسعار
محور البنية التحتية				محور كفاءة الحكومة			
0	62	62	البنية التحتية الأساسية	0	42	42	المالية العامة
-3	55	52	البنية التحتية التكنولوجية	-2	27	25	السياسات الضريبية
-1	60	59	البنية التحتية العلمية	-5	45	40	اطار العمل المؤسسي
-1	48	47	الصحة والبيئة	-1	40	39	التشريعات التجارية
-4	50	46	التعليم	4	49	53	الاطار المجتمعي

✓ ينبغي على الأردن في سبيل تحسين مرتبته التنافسية وتعزيز عمل بيئة الاعمال لديه، التركيز على معالجة عدد من نقاط الضعف التي أظهرها الكتاب السنوي للتنافسية والتي برزت ضمن جميع المحاور هذا العام، وبناء على أبرز نقاط الضعف هذه يمكن الخروج بجملة من التوصيات تتمثل فيما يلي:

1. مراجعة سياسات التوظيف والتسغيل من خلال؛ دمج وموائمة جانبي العرض والطلب حتى يتمكن من تلبية متطلبات اصحاب العمل، وردم فجوة المهارات القائمة حالياً في سوق العمل، من خلال الارتقاء بمستوى مخرجات التدريب والتعليم المهني والتقني، فضلاً عن ضرورة الاطلاع ومتابعة متغيرات الوظائف المستقبلية في ظل الثورة الصناعية الرابعة حتى يتمكن من الاستفادة منها على أكمل وجه.

2. مراجعة الارتفاع الكبير في أسعار الطاقة بكافة أشكالها والتي تعتبر مدخل انتاج يؤثر على تنافسية القطاعات الانتاج، من خلال العمل على الغاء كل من؛ بند فرق أسعار المحروقات، وفترة الذروة، فضلاً عن تعزيز برامج وتقنيات الطاقة المتجددة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
3. إعادة هندسة وحوسبة أهم الاجراءات الحكومية ذات العلاقة ببيئة ممارسة الأعمال والاستثمار، والسماح للقطاع الخاص بتقديم ما أمكن منها، لابعاد الاجراءات الحكومية عن البيروقراطية والمماطلة المرهقة المنفرة للاستثمار.
4. تعزيز المكون التكنولوجي وعمليات البحث والتطوير، من خلال ايلاء أهمية اكبر لمؤسسات البحث العلمي والتطوير، ودمج القطاع الخاص في عمل هذه المؤسسات الوطنية لتكون مخرجات هذه المؤسسات تطبق على المنشآت العاملة في هذا القطاع، فضلاً عن تزويد مؤسسات التدريب المهني والتقني بالتكنولوجيا وربطها بالقطاعات الاقتصادية المختلفة.
5. اعادة تقييم بيئة التعليم العالي في الأردن، من خلال مراجعة شاملة تضمن تطوير المناهج التدريسية وبشكل يضمن التطور الحاصل على مستوى العالم ومن مختلف الجوانب التكنولوجيه وغيرها. فضلاً عن ضرورة أن يتجه المسار التعليمي بشكل أكبر على الجانب العملي لا النظري، وبشكل يتواءم مع حاجات السوق الفعلية.
6. مراجعة شاملة لكافة مكونات البيئة الجاذبة للاستثمار، من خلال ضمان الاستقرار التشريعي خاصة للتشريعات الضريبية والاستثمارية، وتحديد رؤية وخطة عمل واضحة المعالم لتعزيز الاستثمار المحلي وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز وتمكين البيئة الاستثمارية بشكل كامل.

يصدر الكتاب السنوي للتنافسية العالمية (World Competitiveness Yearbook) بشكل سنوي عن المعهد الدولي للتطوير الإداري (International Institute for Management Development) في لوزان في سويسرا.

ويقوم المعهد منذ عام 1989 على إصدار تقرير يعنى برصد القدرة التنافسية لمجموعة من دول العالم المختارة حسب مدى تأثيرها على الاقتصاد العالمي، بالإضافة الى مدى توفر احصاءات دولية قابلة للمقارنة.

يتم احتساب درجات التصنيف في إطار تعريف التنافسية بوصفها مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية الدولة، عن طريق جمع البيانات العامة والخاصة المتعلقة بنحو 340 معياراً تنطوي ضمن 20 مؤشر أساسي وتندرج تحت 4 محاور رئيسية، تمثل الدعائم الأساسية للتنافسية، والتي تكون جميعها صورة شاملة للوضع التنافسي لدولة، وهي؛ الأداء الاقتصادي والكفاءة الحكومية وكفاءة الأعمال والبنية التحتية. حيث يتم جمع البيانات من خلال مصادر البيانات الثانوية المحلية والدولية والإقليمية وتوزيع الاستبانات الخاصة بالتقرير.



وتنقسم المعايير التي يتم من خلالها قياس القدرة التنافسية للدولة وحسب المحاور الرئيسية الأربعة كما يلي:

1. الأداء الاقتصادي (يشتمل 84 معياراً تعكس واقع الاقتصاد الكلي المحلي).
2. كفاءة الحكومة (تشمل 71 معياراً تعكس مدى مواءمة السياسات الحكومية مع القدرات التنافسية).
3. كفاءة الأعمال (تشمل 71 معياراً تعكس مدى تمكين البيئة الوطنية للشركات على الأداء القائم على الابتكار، وتحقيق الربحية، وبشكل مسؤول).
4. البنية التحتية (تشمل 116 معياراً تعكس مدى ملائمة الموارد التكنولوجية والعلمية والبشرية المتوفرة لقطاع الأعمال).

وينبغي على الدول التي تحقق أعلى درجات التنافسية توفير بيئة تتسم بأكبر قدر من الكفاءة من الهياكل والمؤسسات والسياسات المشجعة لاقامة بيئة صديقة للأعمال تشجع الانفتاح والانتاجية، وبمعنى آخر يجب على الدول التمتع والربط بين الكفاءة الحكومية وكفاءة الأعمال.

كما ويشير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية إلى اثنتي عشرة قاعدة للتنافسية، وهي:

1. إنشاء بيئة تشريعية وإدارية مستقرة.
2. ضمان سرعة وشفافية ومساءلة الإدارة العامة.
3. انضباط المالية العامة، وسهولة الاقتراض.
4. التنوع الاقتصادي قطاعياً وجغرافياً.
5. الاستثمار في البنية التحتية التقليدية والمتقدمة، والخدمات اللوجستية، والربط بين الأنشطة.
6. دعم الشركات المتوسطة الحجم بالتكنولوجيا اللازمة، وتمكينها من التصدير.
7. زيادة النشاط في الأسواق العالمية، وتطوير البيئة المحلية الجاذبة للاستثمارات ذات القيمة المضافة.
8. الحفاظ على القاعدة الصناعية للدولة، وتشجيع استهلاك الإنتاج المحلي.
9. التركيز على تطوير نظام تعليمي ثنائي الأبعاد يقوم على التلمذة الصناعية والتعليم العالي.
10. تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال.
11. التوافق المجتمعي حول السياسات العامة.
12. يجب أن ينعكس نجاح التنافسية على المجتمع (طرق، مستشفيات، مدارس، سكن أفضل، ...).

## ➤ نتائج تقرير العام 2019:

حلت سنغافورة بالمرتبة الأولى من أصل 63 دولة على صعيد التصنيف العالمي للتنافسية للمرة الأولى منذ العام 2010، متقدمةً بذلك بواقع مرتبتين عن ترتيبها خلال تقرير العام الماضي، ويعزى ذلك إلى بنيتها التحتية التكنولوجية المتقدمة، وتوافر العمالة الماهرة، وقوانين الهجرة المواتية، وطرق فعالة لإقامة أعمال تجارية جديدة.

وجاء هذا التقدم على حساب الولايات المتحدة التي تراجعت للمرتبة الثالثة بعد أن كانت في صدارة الترتيب خلال العام الماضي، وجاءت هونغ كونغ في المرتبة الثانية لتحافظ على ترتيبها للعام الثاني على التوالي، مدفوعةً ببيئة أعمال ميسرة سواء من حيث الضرائب، أو إمكانية الوصول إلى التمويل.

في حين تقدمت سويسرا إلى المرتبة الرابعة، بعد تراجع هولندا مرتبتين إلى الخلف، بينما تقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المرتبة الخامسة. ولا تزال فنزويلا راسخة في أسفل الترتيب، متأثرة بالتضخم وضعف فرص الحصول على الائتمان وضعف الاقتصاد.

2019	Country	2018	Change
1	Singapore	3	+2 ↑
2	Hong Kong SAR	2	- -
3	USA	1	-2 ↓
4	Switzerland	5	+1 ↑
5	UAE	7	+2 ↑
6	Netherlands	4	-2 ↓
7	Ireland	12	+5 ↑
8	Denmark	6	-2 ↓
9	Sweden	9	- -
10	Qatar	14	+4 ↑

وعلى الصعيد العربي، فقد إستمرت دولة الامارات العربية المتحدة بتحقيق النتائج المبهرة، بتسجيلها تقدماً بمرتبتين على الصعيد العالمي لتحتل المرتبة الخامسة عالمياً، وتمركزها في المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية، علماً بأن دولة الإمارات تقدمت بمقدار 23 مرتبة خلال الفترة من عام 2011 حتى عام 2019.

وجاء دخول الامارات ترتيب أفضل خمسة اقتصادات للمرة الأولى بتاريخها، بفضل احتلالها المرتبة الأولى على مستوى العالم من حيث كفاءة الأعمال، حيث تفوقت على الاقتصادات الأخرى في مجالات عدة على غرار؛ الإنتاجية والتحول الرقمي وريادة الأعمال.

واحتلت الإمارات المرتبة الأولى في مؤشر «الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص» والمركز الثاني عالمياً في كل من مؤشر؛ «أدارة المدن» ومؤشر «توفر المهندسين الأكفاء» ومؤشر «الأمن السيبراني». والمركز الثالث عالمياً في مؤشر؛ «جودة النقل الجوي» ومؤشر «تطوير وصيانة البنية التحتية» ومؤشر «تطوير وتطبيق التكنولوجيا» ومؤشر «نقل المعرفة».

كما تقدمت دولة قطر بواقع 4 مراتب على سلم التنافسية العالمي لتصل الى المرتبة 10 عالمياً والثانية عربياً خلال العام 2019، متفوقاً بذلك على كل من النرويج ولوكسمبورغ وكندا والصين؛ وجاء ذلك نتيجة تحقيقها نتائج متقدمة في مجموعة من المؤشرات الفرعية، أبرزها مؤشر «إستخدام التحليل والبيانات الكبيرة» في المرتبة الأولى عالمياً، كما احتلت المرتبة الثالثة في مؤشر «الأمن السيبراني» والمرتبة الرابعة في كل من مؤشر «النطاق اللاسلكي» ومؤشر «منح براءة الإختراع في التكنولوجيا- الفائزة».

في المقابل، فقد حققت المملكة العربية السعودية أكبر تقدم بين الدول الأكثر تنافسية ضمن تقرير عام 2019، بتسجيلها تقدم بمقدار 13 مرتبة، لتحتل المرتبة 26 عالمياً، وقد حلت السعودية في المرتبة الأولى عالمياً ضمن مؤشر «إجمالي الإنفاق العام على قطاع التعليم».

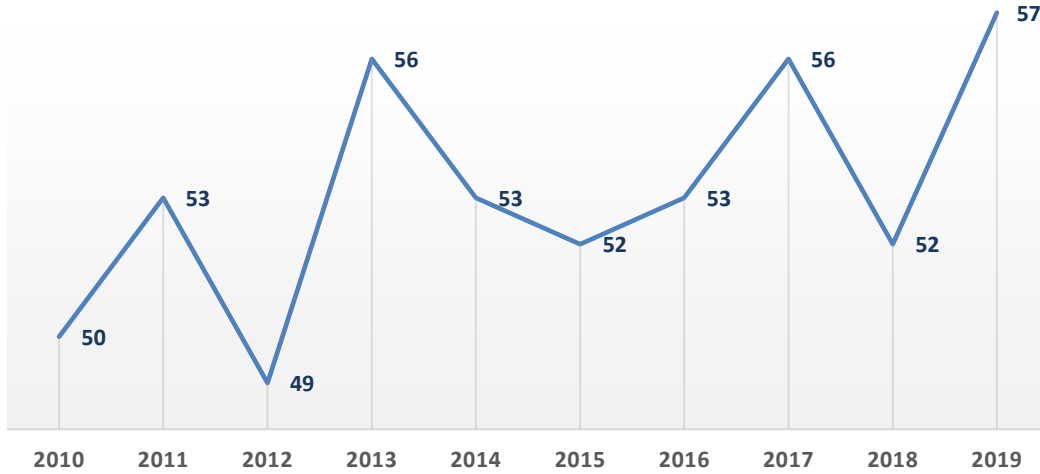
وتجدر الإشارة الى أن الامارات وكل من السعودية وقطر بالاضافة الى الأردن هي الدول العربية الوحيدة التي يشملها التقرير ويصنفها حسب القدرة التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.



## ➤ ترتيب وأداء الأردن:

تراجع ترتيب الأردن خلال تقرير العام الحالي بواقع 5 مراتب ليصل الى المرتبة 57 من أصل 63 دولة، وهو أدنى ترتيب يحققه الأردن منذ عام 2010، ما يدل على حاجة بيئة الأعمال والاقتصاد الى اصلاحات معمقة وحقيقية حيث أصبح مفهوم التنافسية يرتبط بمجمل المؤشرات والمحاور لا محور واحد على حدا. وبالتالي فإن أمام الأردن مساحة كبيرة لتحسين قدرته التنافسية، وجعل بيئة الأعمال لديه محفزة وذات كفاءة عالية لأداء الأعمال واقامة المشاريع، من خلال العمل على تعزيز نقاط القوة التي يمتلكها الأردن ومعالجة نقاط الضعف والتي لخصها التقرير حسب المحاور الفرعية، والتي سنتطرق اليها بشكل تفصيلي لاحقاً.

ويوضح الشكل السلسلة الزمنية لترتيب الأردن على مستوى التنافسية العالمي خلال الفترة (2010-2019)، والذي يتبين من خلاله بان أداء الأردن خلال تقرير العام الحالي هو الأسوء على مدار السنوات العشر الماضية.



كما أبرز التقرير جملة من التحديات التي أثرت على أداء الأردن التنافسي، والتي تعود جملها بسبب الأحداث والاضطرابات في المنطقة وما لاقته من اغلاق الحدود وتدفق اللاجئين، حيث تمثلت هذه التحديات بما يلي:

- معدل نمو اقتصادي بطيء.
- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وخاصة بين الشباب والنساء، وإنخفاض المشاركة الاقتصادية للنساء.
- زيادة نسبة العجز في الموازنة العامة والدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- الارتفاع في فواتير الطاقة وانعكاسها على القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية.
- الضغط على البنية التحتية وتقديم الخدمات، نتيجة أزمة اللاجئين السوريين، مع توفر موارد طبيعية محدودة.

وجاء تراجع أداء الأردن في المؤشر العام للتنافسية العالمية، نتيجة التراجع الذي حققه شهدته المؤشرات الفرعية العشرون المنطوية تحت المحاور الرئيسية الأربعة المذكورة سابقاً؛ حيث تراجع أداء الأردن في 13 مؤشر منها، حيث يمكن تلخيص أداء الأردن ضمن المحاور الرئيسية على النحو التالي (الملحق رقم 1):

### 1. محور الأداء الاقتصادي:

يعتبر الأداء الاقتصادي من احد العوامل التي يركز عليها المعهد الدولي للتطوير الإداري في آلية احتساب تصنيف التنافسية العالمية، حيث يشتمل هذا المحور على خمسة مؤشرات رئيسية تتمثل في؛ الاقتصاد المحلي، التجارة الدولية، الاستثمار الدولي، التوظيف، والأسعار.

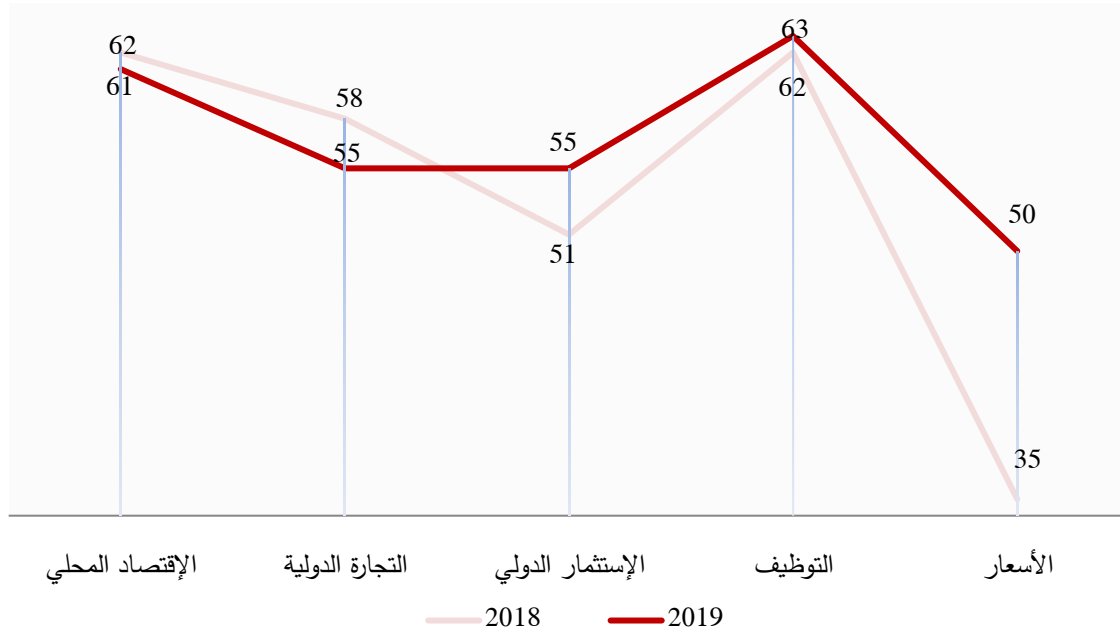
حيث تراجع أداء الأردن بواقع 15 مرتبة ضمن مؤشر "الأسعار" ليصل إلى المرتبة 50 عالمياً، كما تراجع بمقدار أربعة مراتب ضمن مؤشر "الاستثمار الدولي" ليصل إلى الترتيب 55، وبمقدار مرتبة واحدة ضمن مؤشر "التوظيف" ليحتل المرتبة الأخيرة بين الدول المتضمنة في التقرير.

في المقابل فقد شهد كل من مؤشر "الاقتصاد المحلي" ومؤشر "التجارة الدولية" تقدماً بواقع 1 و3 مرتبة على التوالي، ليصلا إلى الترتيب 61 و55 عالمياً على التوالي.

وعلى صعيد المؤشرات الفرعية المنطوية تحت هذه المؤشرات الرئيسية والتي ساهمت بشكل رئيسي بتغيير أدائها، فقد جاءت أبرز هذه المؤشرات سواء على صعيد التقدم أو التأخر وعلى النحو التالي:

2019	2018	التراجع	2019	2018	التقدم
-1.83	-0.54	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	-7.04	-8.50	رصيد الحساب الجاري
1.70	1.01	أسعار النفط	4.97	4.47	مرونة الإقتصاد
4.46	3.33	تصخم أسعار المستهلك			

ويوضح الشكل التالي مقارنة أداء الأردن ضمن مؤشرات "محور الأداء الإقتصادي" خلال العامين 2018 و2019:



## 2. محور كفاءة الحكومة:

يعكس هذا المحور مدى مواءمة السياسات الحكومية مع القدرات التنافسية، ويشمل على خمسة مؤشرات رئيسية تتمثل في؛ المالية العامة، السياسات الضريبية، اطار العمل المؤسسي، التشريعات التجارية والاطار المجتمعي.

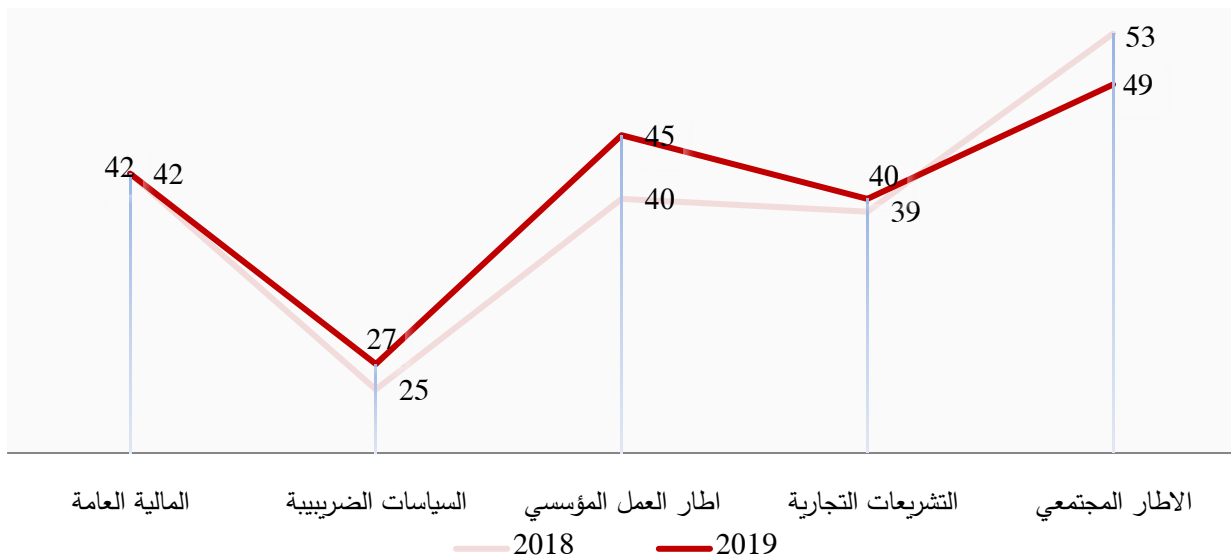
حيث تراجع أداء الأردن ضمن هذا المحور في 3 مؤشرات من أصل خمسة مؤشرات تنضوي تحته، وهي كل منح مؤشر "السياسة الضريبية" و"الإطار المؤسسي" و"التشريعات التجارية" بمقدار 2 و 5 و 1 مرتبة توالياً ليحتل الأردن المراتب 27 و 45 و 40 على التوالي في التصنيف العام لمحور كفاءة الحكومة.

في المقابل، حقق الأردن تقدم في مؤشر "الاطار المجتمعي" بمقدار 4 مراتب ليحتل المرتبة 49 في التصنيف العام، في حين إستقر أداء الأردن في المرتبة 42 ضمن مؤشر "المالية العامة".

وعلى صعيد المؤشرات الفرعية المنطوية تحت هذه المؤشرات الرئيسية والتي ساهمت بشكل رئيسي بتغيير أدائها، فقد جاءت أبرز هذه المؤشرات سواء على صعيد التقدم أو التأخر وعلى النحو التالي:

التقدم	2018	2019	التراجع	2018	2019
جرائم القتل	2.0	1.5	إستقرار سعر الصرف	0.009	0.019
صندوق التقاعد	4.69	5.58	الدعم الحكومي	1.01	1.30
التهرب الضريبي	3.13	3.69	سياسة البنك المركزي	6.73	5.56
الإعانات	5.48	6.07	الضرائب الشخصية الحقيقية	4.81	4.16

ويوضح الشكل التالي مقارنة أداء الأردن ضمن مؤشرات "محور كفاءة الحكومة" خلال العامين 2018 و 2019:



### 3. محور كفاءة الاعمال:

يعكس مدى تمكين بيئة الأعمال الوطنية للمنشآت العاملة من العمل والإنتاج بطريقة مبتكرة وميسرة ومربحة ومسؤولة، ويشمل هذا المحور على كل من المؤشرات التالية؛ الكفاءة والانتاجية، سوق العمل، التمويل، الممارسات الادارية، المواقف والقيم.

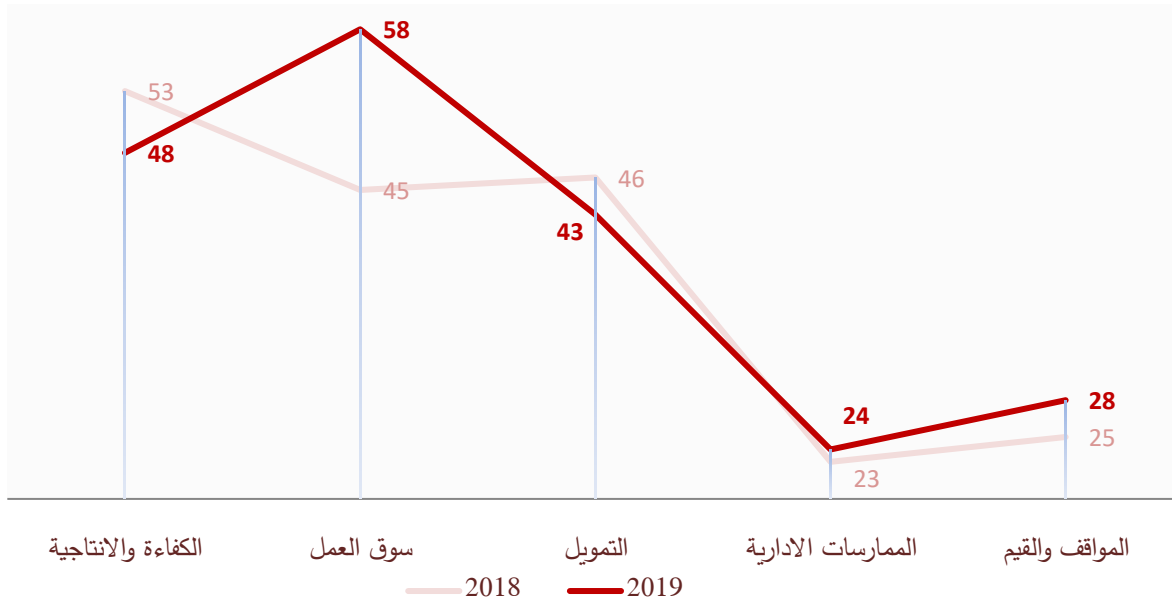
حيث حقق الاردن خلال تقرير عام 2019 تراجعاً ملحوظاً في ثلاثة مؤشرات من أصل خمسة مؤشرات ضمن هذا المحور، حيث حقق مؤشر "سوق العمل" تراجعاً ملحوظاً بمقدار 13 مرتبة ليحتل المرتبة 58 في الترتيب العام، علماً بأن مؤشر سوق العمل سجل تقدم بمقدار 16 مرتبة خلال تقرير العام الماضي. كما تراجع أداء الأردن في كل من مؤشر "القيم والمواقف" ومؤشر "الممارسات الإدارية" بمقدار 3 و 1 على التوالي ليحتل الاردن المرتبتين 28 و 24 على التوالي، وعلى الرغم من ذلك إلا أنهما يعتبران من المؤشرات التي ذات الأداء الأفضل عند المقارنة بالمؤشرات الأخرى.

في المقابل حقق الاردن تقدماً واضحاً في مؤشر "الكفاءة والإنتاجية" بمقدار 5 مراتب عن العام السابق، ليحتل المرتبة 48 في الترتيب العام، وقد تقدم أيضاً ضمن مؤشر "التمويل" بثلاثة مراتب ليحتل المرتبة 43 على صعيد التصنيف العام.

وعلى صعيد المؤشرات الفرعية المنطوية تحت هذه المؤشرات الرئيسية والتي ساهمت بشكل رئيسي بتغيير أدائها، فقد جاءت أبرز هذه المؤشرات سواء على صعيد التقدم أو التأخر وعلى النحو التالي:

التقدم	2018	2019	التراجع	2018	2019
هجرة الأدمغة	3.62	5.09	رسمة سوق الأوراق المالية (%)	59.71	53.04
رأس المال المغامر	4.60	5.73			
استخدام الأدوات والتقنيات الرقمية	4.65	5.52			
القوى العاملة "نساء"	18.21	20.91			

ويوضح الشكل التالي مقارنة أداء الأردن ضمن مؤشرات "محور كفاءة الأعمال" خلال العامين 2018 و2019:



#### 4. محور البنية التحتية:

يعبر هذا المحور عن مدى تلبية الموارد الأساسية والتكنولوجية والعلمية والبشرية لاحتياجات الأعمال التجارية، ويشتمل على خمسة مؤشرات فرعية وهي؛ البنية التحتية الأساسية، البنية التحتية التكنولوجية، البنية التحتية العلمية، الصحة والبيئة، والتعليم.

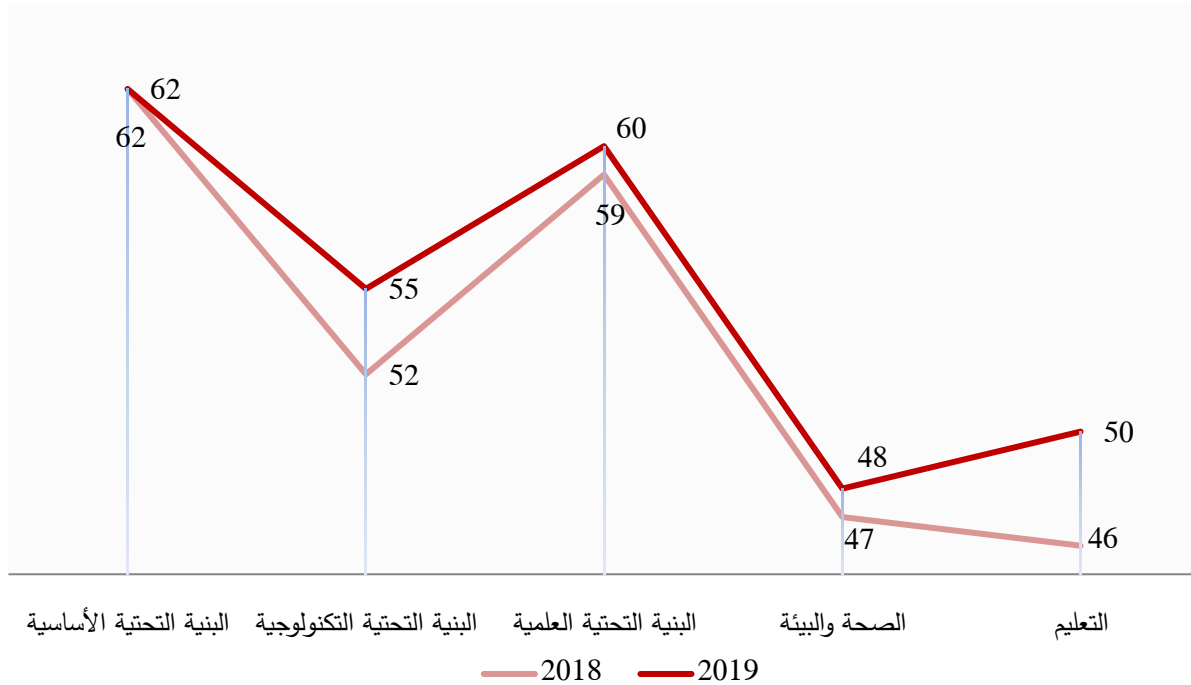
حقق أداء الأردن خلال تقرير عام 2019 تراجعاً في معظم مؤشرات هذا المحور، وجاء التراجع الأبرز ضمن مؤشر "التعليم" بمقدار أربعة مراتب عن أداء العام السابق، ليحتل المرتبة 50 على صعيد الترتيب العام، تلاها مؤشر "البنية التحتية التكنولوجية" بتراجع 3 مراتب، ليحتل المرتبة 55، ثم تراجع كل من مؤشر "الصحة والبيئة" و"البنية التحتية العلمية" بمقدار مرتبة واحدة لكل منهما، ليحتل الأردن المرتبة 48 و60 على التوالي في التصنيف العام لكلا المؤشرين.

في حين إستقر أداء الأردن ضمن مؤشر "البنية التحتية الأساسية" في المرتبة ما قبل الأخيرة في التصنيف العام.

وعلى صعيد المؤشرات الفرعية المنطوية تحت هذه المؤشرات الرئيسية والتي ساهمت بشكل رئيسي بتغيير أدائها، فقد جاءت أبرز هذه المؤشرات سواء على صعيد التقدم أو التأخر وعلى النحو التالي:

2019	2018	التراجع	2019	2018	التقدم
0.90	1.46	طلبات براءات الإختراع لكل فرد	0.6	0.3	نصيب الفرد من البحث والتطوير
3.9	5.2	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	3.87	2.55	معدل النمو السكاني
3.99	4.86	إنتقال الطلبة الى الداخل	3	2.1	الطاقة المتجددة (%)
5.96	6.86	تمويل التطور التكنولوجي	6.68	5.71	الوصول الى المياه
5.5	6.3	إجمالي النفقات الصحية	1.5	1.3	عدد براءات الاختراع المعمول بها
5.60	6.25	التعليم الجامعي			
3.5	3.9	إجمالي الإنفاق العام على التعليم			

ويوضح الشكل التالي مقارنة أداء الأردن ضمن مؤشرات "محور البنية التحتية" خلال العامين 2019 و2018:



الملحق رقم (1): مرتبة الأردن في المحاور والمؤشرات الرئيسية للكتاب السنوي للتنافسية العالمية (2010 – 2019)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الدول	58	59	59	60	60	61	61	63	63	63
المرتبة التنافسية	50	53	49	56	53	52	53	56	52	57
<b>1. الأداء الاقتصادي</b>	<b>45</b>	<b>55</b>	<b>54</b>	<b>56</b>	<b>57</b>	<b>59</b>	<b>57</b>	<b>62</b>	<b>62</b>	-
الاقتصاد المحلي	46	55	58	56	56	57	57	62	62	61
التجارة الدولية	14	31	54	43	49	39	40	46	58	55
الاستثمار الأجنبي	51	52	51	48	48	49	54	52	51	55
التوظيف	53	48	42	54	56	60	58	61	62	63
الأسعار	19	40	31	44	52	51	53	55	35	50
<b>2. كفاءة الحكومة</b>	<b>39</b>	<b>31</b>	<b>31</b>	<b>40</b>	<b>31</b>	<b>32</b>	<b>44</b>	<b>49</b>	<b>43</b>	-
المالية العامة	40	38	42	43	47	40	47	47	42	42
السياسة المالية	18	15	15	15	14	18	23	36	25	27
الإطار المؤسسي	45	37	41	44	33	35	37	45	40	45
التشريعات	39	35	31	38	29	29	35	43	39	40
الإطار المجتمعي	55	43	34	49	46	44	56	52	53	49
<b>3. كفاءة الأعمال</b>	<b>46</b>	<b>52</b>	<b>51</b>	<b>52</b>	<b>47</b>	<b>47</b>	<b>40</b>	<b>47</b>	<b>39</b>	-
الإنتاجية والكفاءة	43	59	59	55	51	33	37	45	53	48
سوق العمل	51	49	52	60	57	59	58	61	45	58
التمويل	28	41	31	42	41	45	46	49	46	43
الممارسات الإدارية	51	52	43	53	45	44	38	35	23	24
المواقف والقيم	40	39	24	42	37	39	29	38	25	28
<b>4. البنية التحتية</b>	<b>52</b>	<b>52</b>	<b>47</b>	<b>52</b>	<b>50</b>	<b>50</b>	<b>52</b>	<b>57</b>	<b>54</b>	-
البنية التحتية الأساسية	57	59	58	60	60	61	60	62	62	62
البنية التحتية التكنولوجية	51	49	43	53	50	51	44	50	52	55
البنية التحتية العلمية	53	49	50	53	48	48	56	58	59	60
الصحة والبيئة	47	46	44	46	46	40	44	54	47	48
التعليم	45	46	41	44	45	46	46	50	46	50